

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9459

الاثنين، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسوا دانيز/السيد موريتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-32485 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة إيدم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

**السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية):** منذ آذار/مارس 2020، والنزاع السوري في نوع من الجمود الاستراتيجي، اتسم بجبهات ثابتة وعنف مستمر وتصعيد متقطع، في ظل ترسيخ سلطات الأمر الواقع سيطرتها ووجود خمسة جيوش أجنبية نشطة. وكنت قد حذرت كثيراً من أنّ هذا الوضع الراهن يعرض سورية لخطر الانزلاق إلى تشردم أشد وطول الأمد، ومن أنه ينطوي على مخاطر تصعيد من النوع المخيف. وقد تزايدت تحذيراتي هذا العام حيث شهدنا تزايداً في انعدام الاستقرار والعنف اشتدّاً حدةً بسبب غياب عملية سياسية هادفة. وها أنا اليوم أدق ناقوس الخطر منبهاً إلى أنّ الحالة باتت الآن عند أخطر مستوياتها منذ فترة طويلة.

وأقول ذلك لأنّ الشعب السوري يواجه الآن، بالإضافة إلى العنف الناشئ عن النزاع السوري نفسه، احتمالاً مرعباً بتصعيد أوسع نطاقاً، نظراً إلى التطورات المقلقة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة. فامتداد النزاع ت إلى سورية ليس مجرد خطر، بل أمر بدأ بالفعل.

لقد ضربت الغارات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل مطاري حلب ودمشق عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى توقف مؤقت للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي تعمل من هذين المطارين وتخدم البرامج الإنسانية في سورية. بالإضافة إلى ذلك، تقول إسرائيل إنها ردت بقصف مدفعي وبقاذف الهاون وغارات جوية على ما قالت إنه مصادر لإطلاق قذائف من سورية باتجاه إسرائيل في الجولان السوري المحتل، مع مزيد من التبادلات لإطلاق النار مرة أخرى هذا الصباح. وتقول الحكومة السورية أن بعض جنودها قُتلوا أو جُرحوا في الغارات، علاوة على عمال مدنيين في الغارات التي شنت على المطارات. وفي الوقت نفسه، تقول الولايات المتحدة أن قواتها واجهت هجمات متعددة من قبل جماعات تزعم أنها مدعومة من إيران، بما في ذلك على الأراضي السورية. وفي الأسبوع الماضي، نفذت الولايات المتحدة ضربات على منشآت في سورية تزعم أنها تُستخدَم من قبل الحرس الثوري الإيراني والجماعات التي يدعمها. ووردت تقارير عن المزيد من التبادلات مرة أخرى هذا الصباح.

فمع وصول المنطقة الأوسع إلى أخطر حالاتها وتوترها منذ وقت طويل جداً، تتم إضافة الوقود إلى علبة القذاح التي كانت بادية أصلاً في الاشتعال. وحتى قبل التطورات الإقليمية، كانت سورية تشهد أسوأ تصاعد في العنف منذ أكثر من ثلاث سنوات. إننا نأسف بشدة لأن أعمال العنف خلفت بالفعل قتلى ومشوهين ونازحين مدنيين بأعداد أكبر من أي وقت مضى منذ عام 2020.

وحدث تكثيف كبير للهجمات على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ويشمل ذلك هجوماً مميتاً على حفل تخريج لأكاديمية عسكرية في حمص، لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنه بعد ولكن الحكومة نسبته إلى منظمات إرهابية، فضلاً عن هجمات أخرى في الأيام اللاحقة. كما يشمل تقارير عن هجمات صاروخية طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر من هيئة تحرير الشام المدرجة في قائمة مجلس الأمن. وورد أن المئات أصيبوا وقتل العشرات، من بينهم مدنيون، بما في ذلك نساء وأطفال.

وتساعد القصف من الجهات الموالية للحكومة في الشمال الغربي إلى مستويات مشابهة لتلك التي كانت في ذروة النزاع قبل عام 2020.

عن ديناميكيات داخلية أو خارجية. ونحن نشهد الآن الحقيقة الصعبة المتمثلة في أنه بدون مشاركة حقيقية أو إحراز تقدم نحو حل سياسي للنزاع السوري، فإن أي استقرار سيكون ضعيفا - وعندما يتفكك، يمكن أن يطلق العنان لقوى عنف وعدم استقرار هائلة. وهناك خطر حقيقي ومتزايد لحدوث ذلك في سورية. والترياق الوحيد هو وقف التصعيد فورا لوقف مد العنف وإعادة التركيز على عملية سياسية ذات مصداقية ترسم طريقا إلى الأمام في إطار يحترم ويعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا، ما يمكن الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة تمشيا مع القرار 2254 (2015).

وأخشى أن يكون الرضا عن الذات قد حدث بخصوص وجود مثل هذه العملية اليوم. ومما يؤسف له أن شهورا من الجهود المكثفة لم تسفر بعد عن توافق في الآراء بشأن مكان استئناف اللجنة الدستورية، أو بشأن مضمونها. ومع ذلك، لا تزال مشاوراتي مستمرة. والمقترحات الداعية إلى النهوض بتدابير بناء الثقة خطوة خطوة مطروحة على بساط البحث. وقد أبطأت التطورات الإقليمية الأخيرة مؤقتا المشاورات بشأن تلك المسائل، ولكننا بحاجة إلى العودة إليها من دون تأخير.

إنما أوصل العمل بنفس الالتزام كما هو الحال دائما للنهوض بتلك الجوانب وجميع الجوانب الأخرى للعملية السياسية لتنفيذ القرار 2254 (2015). وظللت منخرطا، وسأواصل الانخراط، مع الحكومة السورية وهيئة المفاوضات السورية. كما أوصل إشراك مجموعة واسعة من السوريين، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة، الذين التقيت بهما الأسبوع الماضي والذين أظهرنا مرة أخرى أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في العملية السياسية.

غير أن لدي اليوم، في هذا الوقت، أربع رسائل فورية للمجلس.

أولا، نحن بحاجة إلى وقف عاجل للتصعيد داخل سورية. ونحتاج حاجة ماسة إلى العمل على إعادة الهدوء نحو وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، إلى جانب نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن بما يتماشى مع القانون الدولي.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن تمارس جميع الأطراف الفاعلة - السورية وغير السورية - أقصى درجات ضبط النفس. ولا يمكن الدفاع

وتسبب في تشريد أكثر من 120 000 مدني في ذروته وفي إلحاق أضرار جسيمة بالخدمات والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس والمخيمات. وبحسب ما ورد، أصيب مئات المدنيين وقتل العشرات، من بينهم نساء وأطفال، فضلا عن عمال إغاثة.

وشهد الشمال الشرقي، في أعقاب هجوم إرهابي على مرافق للحكومة التركية في أنقرة، واحدا من أكبر أشكال التصعيد منذ سنوات، مع ورود تقارير عن ضربات تركية وتدمير البنية التحتية المدنية وتقارير عن وقوع إصابات، بمن فيهم مدنيون. وزعمت قوات سورية الديمقراطية أنها قتلت في وقت لاحق جنودا أتراكا داخل الأراضي السورية، مع تقارير عن ضربات قوات سورية الديمقراطية على المناطق المدنية أيضا. وفي الوقت نفسه، لا تزال جماعة داعش الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن نشطة وتتواصل هجماتها على القوات، لا سيما في دير الزور والرقعة والمنطقة الصحراوية الوسطى في محافظة حمص.

ذلك ما عاناه السكان المدنيون السوريون في الشهر الماضي وحده. وأود أن أذكر الأعضاء بأن جميع المصادر الأخرى للألم وعدم الاستقرار التي ظلت تقدم بشأنها إحاطات باستمرار لم تتغير وحادة كما لم تكن من قبل. ولا يزال الاقتصاد السوري في حالة يرثى لها وتزداد سوءا. ولا تزال البنية التحتية الحيوية متدهورة ومدمرة. والحالة الإنسانية مثيرة للقلق، كما سيسمع الأعضاء من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعد قليل. ولا تزال ترد أنباء عن اعتقالات تعسفية وتعذيب ووفيات في الحجز. ولا يوجد تحرك ذي مغزى في ملف المعتقلين والمختفين والمفقودين. ولا يرى اللاجئون ظروفًا مؤقتة لعودتهم الآمنة والكرامة والطوعية - بل إنهم يشهدون العكس تماما، مع عودة ظهور الأعمال العدائية الواسعة النطاق. وينبغي أن أذكر أن بياننا صدر مؤخرا عن الحكومة السورية بشأن اللاجئين تضمن عناصر تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف. ومن الواضح أن الإحباط الشعبي ما زال متصاعدا، مع استمرار الاحتجاجات في السويداء منذ أكثر من شهرين.

إن سورية والشعب السوري والمنطقة الأوسع ليست في وضع يمكنها من تحمل انفجارات جديدة لنزاع عنيف في سورية، سواء كانت ناجمة

في المنطقة، بما فيها سورية. ولذلك، فإنني أقدر هذه الفرصة لإطلاع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية في سورية، حيث استمرت حالة الطوارئ الإنسانية في التقايم في الأسابيع التي تلت جلستنا السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9426).

وهذا الشهر، كما سمعنا للتو من المبعوث الخاص، شهدت عدة مناطق في شمال سورية تصعيدا خطيرا في الأعمال العدائية. وفي شمال غرب سورية، شهدنا أكبر تصعيد في العنف منذ عام 2019. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قتل ما لا يقل عن 70 مدنيا حتى 20 تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم 36 امرأة و 14 طفلا. وقد حدثت الوفيات بين المدنيين في كل من المناطق الخاضعة للسيطرة الحكومية - ولا سيما، كما ذكر السيد بيدرسن، في الهجوم بطائرة مسيرة على حفل تخرج أكاديمية حمص العسكرية في 5 تشرين الأول/أكتوبر - وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وأصيب كثيرون آخرون. وعلى مدار أسبوعين، من 5 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر، نزح أكثر من 120 000 شخص في إدلب وغرب حلب. كما ألحقت الأعمال العدائية أضرارا بالخدمات والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك أكثر من 40 مرفقا صحيا وما يقرب من 20 مدرسة وأكثر من 20 شبكة مياه، بالإضافة إلى إلحاق أضرار مؤقتة بمحطة توليد الكهرباء الرئيسية في إدلب.

واستمرت الهجمات، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف المدفعي، بشكل شبه يومي، مع ورود تقارير عن مقتل وإصابة المزيد من الأشخاص في الأسبوع الماضي، بما في ذلك، على نحو مثير للقلق، عدد متزايد من الأطفال. وأحد هؤلاء الأطفال كان سامي، وهو صبي يبلغ من العمر 15 عاما نزح إلى إدلب قبل أربع سنوات، ويعمل والده نبيل كسائق في منظمة وطنية غير حكومية شريكة للأمم المتحدة. وقد قتل سامي وصديق طفولته علي في قصف إدلب في 26 تشرين الأول/أكتوبر. وأخبرت والدته موظفين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الصبية كانوا قد تجمعوا في ذلك اليوم للعب كرة القدم. وقالت إن الناس خائفون طوال الوقت بسبب القتال المتزايد وإنهم

بشكل خاص عن أن سورية تبدو وكأنها تعامل كمساحة حرة للجميع يمكن فيها لمختلف الجهات الفاعلة تسوية حساباتها مع بعضها البعض مع إفلات من العقاب. فلا يمكن السماح للقرارات الخارجة عن أيدي السوريين بجر سورية إلى حرب أخرى.

ثالثا، نحن بحاجة إلى أن تعمل جميع الأطراف الفاعلة في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والهيكل الأساسية المدنية والتمسك الصارم بمبدأي التمييز والتناسب.

رابعا، نحن بحاجة إلى أن تبقى جميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية القنوات مفتوحة وأن تتعاون، على الرغم من التوترات المتزايدة على جبهات متعددة. وسأبدل قصارى جهدي للإسهام في تعزيز ذلك. وسأواصل إعطاء الأولوية للاتصالات مع أستانا والجهات الفاعلة العربية والغربية، فرديا وجماعيا، وسأعمل على تعزيز الجهود المشتركة نحو خفض التصعيد ودفع العملية السياسية.

تلك هي الطريقة الوحيدة لتهذبة العنف الحالي وحماية إمكانية إجراء عملية سياسية لتنفيذ القرار 2254 (2015). ولا يمكن أن يكون الرضا عن الذات هو الحل. وإن كان الأمر كذلك، فإنني أخشى أن الوضع الراهن المهترئ أصلا قد ينهار تماما، ما يجلب بؤسا لا يوصف للمدنيين السوريين وينشر المزيد من عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، التي وصلت بالفعل إلى نقطة الانهيار. فيجب علينا وقف التصعيد، والقيام بذلك الآن من أجل سورية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

**السيدة ووسورنو (تكلمت بالإنكليزية):** في الأسابيع الأخيرة، انصب اهتمام العالم عن حق على الأزمة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ولكن في الوقت نفسه، يجب ألا نغض الطرف عن الأزمات الإنسانية التي لا تزال قائمة في أماكن أخرى، على نطاق واسع، بما في ذلك في نفس المنطقة. وأنضم إلى مجلس الأمن اليوم من القاهرة، بعد أن أمضيت الأسبوع الماضي في زيارة عدد من البلدان

المجال الإنساني والعمليات الإنسانية، ولا سيما في شمال غرب البلد. وكان ثلاثة من عمال الإغاثة من بين القتلى، واضطرت العديد من المنظمات إلى تعليق عملياتها مؤقتاً. ولا تزال بعض الأنشطة، بما في ذلك خدمات التغذية وتوفير أماكن آمنة للنساء والفتيات، معلقة.

ومع ذلك، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني بذل الجهود لإيصال المساعدة الحيوية إلى المتضررين من النزاع. ويشمل ذلك توفير المياه النظيفة، وإدارة النفايات، والأغذية، والخيام، وخدمات الحماية، والإمدادات الطبية الطارئة، بما في ذلك إمدادات خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء المشردين، والخدمات للمشردين بشكل عام، وتوفير الدعم الحيوي للمرافق الصحية. وعلى وجه الخصوص، كانت القدرة على تقديم المساعدة على نطاق واسع عبر الحدود من تركيا أمراً لا غنى عنه في تلبية الاحتياجات الإنسانية الواسعة والمتزايدة. وفي الأسابيع الستة الماضية، أدخلت 251 شاحنة إمدادات حيوية عبر معبري باب الهوى أو باب السلام. وقد طلبنا من الحكومة السورية تمديد إذنها باستخدام معبري باب السلام والرعي إلى ما بعد 13 تشرين الثاني/نوفمبر، طالما استمرت الاحتياجات الإنسانية، لضمان أننا نستطيع تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وكجزء من التزامنا بتقديم المساعدة بأي وسيلة ممكنة لمن يحتاجون إليها، نواصل بذل الجهود لتيسير إيصال الإمدادات عبر خطوط التماس إلى المناطق الرئيسية في الشمال الغربي وفي جميع أنحاء البلد - وسنواصل القيام بذلك.

وكأن التصعيد في الأعمال العدائية لم يكن كافياً، فإن الأزمة الاقتصادية المستمرة، بما في ذلك الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية وارتفاع معدلات التضخم، تساهم في رفع أسعار المواد الغذائية وغيرها إلى مستويات قياسية جديدة. إن التأثير المشترك لجميع هذه العوامل لا يؤدي فقط إلى تراكم الضغط الهائل على السكان الضعفاء بالفعل - كما سمعت عندما كنت في سورية - بل يزيد أيضاً من الاعتماد على المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وأطلب من الأعضاء أن يفكروا، على سبيل المثال، في أم أحمد، وهي أم عزباء

يحاولون البقاء في الداخل. وقالت إنهم بحاجة إلى الحماية من الأعمال العدائية وأنهم يريدون العيش في سلام وأمن.

وفي حين أفادت التقارير أن حوالي نصف النازحين بسبب العنف قد عادوا إلى ديارهم، لا يزال عشرات الآلاف يخشون العودة، مما يضيف إلى المجموعة التي تضم 2,9 مليون شخص نزحوا بالفعل في الشمال الغربي. واستمرت التقارير في الظهور عن عمليات نزوح أخرى في الأيام الأخيرة. ولا تزال النساء والفتيات، اللاتي يشكلن 80 في المائة من أولئك الذين يعيشون في مخيمات النازحين والمواقع غير الرسمية، يتحملن أشد العواقب. وكما أفيد، فإنهن يواجهن تهديدات واسعة النطاق بالعنف الجنسي وعوائق تحول دون حصولهن على الخدمات والمساعدة. وقد أعاقت الأعمال العدائية خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة والخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي.

وأود أن أنتقل إلى الشمال الشرقي، حيث، كما ذكر بالفعل، أدى تصاعد الأعمال القتالية في وقت سابق من هذا الشهر إلى إلحاق أضرار بمجموعة من البنى التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك محطات الطاقة ومرافق المياه، في الحسكة والقامشلي وتل تمر ومناطق أخرى. وقد أثر انقطاع الكهرباء على مرافق المياه والمرافق الصحية وزاد الطلب على الوقود للمولدات والتدفئة مع اقتراب أشهر الشتاء. وقد أدى ذلك إلى زيادة تضخم أسعار الوقود والنقل والغذاء والسلع الأساسية الأخرى المرتفعة بالفعل. وفي حين تمت استعادة العديد من الخدمات، فإن تلك الانقطاعات في إمدادات الكهرباء والمياه والوقود غير المستقرة بالفعل لا تزال تجعل الحياة صعبة جداً بالنسبة للسكان الضعفاء وتضع طلباً متزايداً على الخدمات الإنسانية التي تتحمل عبئاً فوق طاقتها.

وأكرر ما قاله الأمين العام عندما حث جميع الأطراف في جميع أنحاء سورية على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجب على الأطراف أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وتحدث المبعوث الخاص عن هذه المسائل أيضاً. كما كان للتصعيد في الأعمال القتالية أثر بالغ على العاملين في

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة وسورنو على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة وسورنو على اهتمامهما المستمر بالنزاع المستمر والاحتياجات الإنسانية الماسة في سورية.

قبل الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، حذر المبعوث الخاص مجلس الأمن من أن النشاط العسكري المتزايد في سورية يمكن أن يمتد إلى البلدان المجاورة. ومما يؤسف له أن كلمات المبعوث الخاص ثبت أنها متبصرة. تهدد الجماعات الإرهابية، بعضها مدعوم من النظام السوري وإيران، بتوسيع النزاع خارج غزة باستخدام الأراضي السورية للتخطيط وشن هجمات ضد إسرائيل. وقد شهدنا أيضا هجمات على قوات الولايات المتحدة في سورية، التي كانت مهمتها - ولا تزال - هزيمة داعش.

لقد سمح النظام السوري لإيران والجماعات الإرهابية، بما في ذلك حزب الله، باستخدام مطاراته الدولية لأغراض عسكرية. وبذلك، عرض نظام الأسد المسافرين المدنيين في تلك المطارات للخطر. يجب على النظام التوقف عن لعب دور الضحية. ومن سلطة النظام تماما منع إيران من استخدام المطارات المدنية السورية لنقل الأسلحة والمقاتلين الذين يستخدمون بعد ذلك لتهديد الدول المجاورة. وندعو النظام إلى كبح أنشطة الميليشيات المدعومة من إيران في سورية، ووقف تدفق الأسلحة والمقاتلين الأجانب عبر أراضيه ووقف الأعمال التصعيدية في مرتفعات الجولان.

لقد حذرت الولايات المتحدة جميع الجهات الفاعلة من استغلال الوضع في غزة لتوسيع أو تعميق النزاع. وعلاوة على ذلك، أوضحنا أننا سنرد على الهجمات على موظفينا ومنشآتنا في سورية أو ضد مصالح الولايات المتحدة، وعند الاقتضاء، سنمارس حقنا في الدفاع عن النفس بالقوة والتناسب وبطريقة تقلل من الضرر اللاحق بالمدنيين.

في حماة، اضطرت إلى اتخاذ القرار الصعب بإخراج ابنها من المدرسة حتى يتمكن من المساعدة في إعالة الأسرة. لقد أصبحت قصص مثل قصتها شائعة بشكل متزايد. ولذلك، أبلغكم بقلق شديد بأننا لم نشهد تحسنا يذكر خلال الشهر الماضي في النقص الخطير في التمويل الذي يؤثر على عملياتنا. وبعد عشرة أشهر من بداية العام، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية السورية 1,6 بليون دولار من أصل 5,4 بلايين دولار مطلوبة. ونحن نقدر تقديرا بالغا المانحين على دعمهم، وما زلنا نعمل عليهم للحصول على مزيد من التمويل.

وكما حذرنا مرارا وتكرارا، فإن هذا يترجم إلى قيود كبيرة على قدرتنا على تقديم المساعدة الحيوية في جميع أنحاء البلد، مما يؤدي إلى تخفيضات في توزيع الأغذية، وإغلاق الأماكن الآمنة للنساء والفتيات، وتقليص الخدمات الصحية في المرافق الطبية، من بين أمور أخرى. والأمر أكثر إثارة للقلق مع اقترابنا من موسم الشتاء، حيث يحتاج ما يقدر بنحو 5,7 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد إلى الدعم الإنساني للمأوى الحيوي والمستلزمات المنزلية. هذه هي المواد المنقذة للحياة في أشهر البرد.

ونحن نبذل كل ما في وسعنا لتحديد أولويات المساعدة في حدود الموارد المتاحة. يخصص الصندوق الإنساني لسورية والصندوق الإنساني عبر الحدود السوري ما يقرب من 50 مليون دولار للتخفيف من تأثير ظروف الشتاء القاسية في المجتمعات الضعيفة، بما في ذلك من خلال توفير الخيام والمأوى والمستلزمات المنزلية ودعم المياه والصرف الصحي والمساعدات النقدية والجهود المبذولة لتعزيز التعافي المبكر والقدرة على الصمود. غير أنه بدون تمويل وموارد إضافية، سيبقى الكثير من الناس بدون الدعم الذي يحتاجونه لتجاوز أشهر الشتاء القاسية.

وهذا وقت مقلق بشدة بالنسبة للمنطقة، بل وللعالم، وليس هناك نقص في الأزمات التي تستصرخ اهتمامنا. مع ذلك، ومع وجود أكثر من 15 مليون شخص بحاجة إلى الدعم الإنساني والحماية الحاسمة الأهمية في ظروف أشد صعوبة من أي وقت مضى، فإن الوضع في سورية يتطلب بلا شك تركيزنا واهتمامنا المستمرين.



يمارسون الاحتجاج سعياً وراء إعمال الكرامة، والحرية والأمن والعدالة. وتؤكد تلك الاحتجاجات أيضاً على الحاجة إلى حل للنزاع يركز على السوريين ويقوده السوريون.

ونشيد بتركيز المبعوث الخاص بيدرسن المستمر على المسار السياسي، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، على الرغم من عرقلة نظام الأسد. ولا يزال القرار 2254 (2015) هو خريطة الطريق الوحيدة القابلة للتطبيق للتوصل إلى حل دائم للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعمل على تحديد جميع السبل للنهوض بالعملية السياسية المتعثرة، بما في ذلك دعم العمل الهام للمجلس الاستشاري للمرأة.

وبينما نعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام، يجب علينا أيضاً أن نواصل معالجة الحالة الإنسانية الأليمة. وترحب الولايات المتحدة باستمرار تدفق قوافل الأمم المتحدة عبر الحدود التركية السورية، التي توفر المعونة المنقذة للحياة لملايين المحتاجين، كما سمعنا من السيدة وسورنو. بيد أننا ندرك أن ترتيب الأمم المتحدة مع النظام فيما يتعلق بمعبري باب السلام وباب الراعي قد ينتهي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. لا يوجد سبب يمنع تجديد هذا الترتيب، ونحن نحث نظام الأسد على القيام بذلك. يجب علينا جميعاً أن نحث النظام على أن يفعل ذلك.

ويجب على المجلس أن يقدم للأمم المتحدة الدعم الذي تحتاجه للحفاظ على إمكانية الوصول بدون عوائق إلى جميع السوريين، من خلال جميع الطرائق، طالما دعت الحاجة، ويجب على المجلس - وجميع الدول الأعضاء - أن يواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري في وقت حاجته.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة وسورنو على عرضهما لمحة عامة عن الحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية. لا تزال الحالة في سورية متوترة بشدة، بما في ذلك بسبب التصعيد غير المسبوق للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. والزيادة الحالية في

إن الضربات التي شنتها الولايات المتحدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر على مواقع الميليشيات الإيرانية في شرق سورية كانت رداً على الهجمات المتكررة على قوات الولايات المتحدة في سورية والعراق منذ 17 تشرين الأول/أكتوبر، وكانت ممارسة مناسبة لحقنا في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن لأحد أن يجادل بأن ضربات الولايات المتحدة كانت - أو ستكون كذلك - بدون سابق إنذار، وكما ذكر وزير دفاع الولايات المتحدة أوستن بعد الضربات الأخيرة، فإن الولايات المتحدة لن تتردد في اتخاذ المزيد من التدابير الضرورية لحماية شعبنا.

وفي هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر بالنسبة للمنطقة، يجب أن تكون حماية المدنيين في الصدارة. نشعر بالغضب إزاء الهجمات التي لا هوادة فيها التي يشنها نظام الأسد والهجمات الروسية في شمال سورية، والتي قتلت عشرات المدنيين وشردت أكثر من 100 000 شخصاً ودمرت البنية التحتية الحيوية. في الأسبوع الماضي وحده، ضرب النظام أو حلفاؤه الروس مخيماً للنازحين في شمال غرب سورية، مما أسفر عن مقتل أطفال أبرياء، وما زلنا نشهد هجمات على المدارس والمرافق الطبية. لم يحاول نظام الأسد ولا روسيا حتى تقديم تفسير معقول لتلك القذائف. وعلى مدى سنوات الآن، كانت استراتيجيتهم هي الإنكار وصرف الانتباه والتضليل - للدعاء بأن أي شخص يعارضهم إرهابي، وأن أي هدف يختارونه مشروع، وأن أي تقرير عن الأضرار المدنية ملفق. ليست هذه هي الطريقة التي تتصرف بها الدول المسؤولة. إنه ليس المعيار الذي تلتزم به الولايات المتحدة، أو الذي نحمل شركاءنا وحلفائنا مسؤولية الالتزام به. ومما لا شك فيه أن نظام الأسد وروسيا سيأخذان الكلمة للتديد بدعماً لإسرائيل. والفرق هو أن الديمقراطيات تقوم بعمليات عسكرية دفاعاً عن النفس وبطريقة يقصد بها تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين. وهي لا تستهدف المدنيين عمداً.

وعلى الجبهة السياسية، نراقب عن كثب الاحتجاجات المستمرة على مدى الشهرين الماضيين، والتي قادت النساء العديد منها، في جنوب سورية، بما في ذلك السويداء ودرعا. نحن ندعم بشكل كامل حرية السوريين في التعبير والتجمع السلمي، بما في ذلك عندما

وجنوب سورية ويشاركون في تهريب النفط والحبوب السورية، يفاقمون التوترات السياسية بذرائع اقتصادية من خلال تزويد الأكراد بالأسلحة، والتي تستخدم بعد ذلك ضد القبائل العربية الأصلية التي تعيش في منطقة ما وراء نهر الفرات، بما في ذلك إثارة مخاطر على الحدود السورية التركية. ويحصلون على المساعدة في ذلك من سلاح الجو الإسرائيلي، الذي وسع النطاق الجغرافي لضربات التعسفية في جميع أنحاء محافظة دير الزور.

وفي ظل هذه الخلفية، يتمثل أحد العناصر الإيجابية في تطوير دمشق لتفاعلها المتعدد الأوجه مع البلدان العربية، بما في ذلك من خلال التعاون الاقتصادي والتطبيع السياسي. كما أن بناء العلاقات مع جهات فاعلة أخرى من خارج المنطقة هام جدا لضمان خروج سورية من العزلة التي فرضت عليها بشكل مصطنع. وعلى المسار السياسي، لا نزال لا نرى بديلا عن المضي قدما بعملية سياسية في الجمهورية العربية السورية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، بمساعدة الأمم المتحدة، وفي امتثال صارم للقرار 2254 (2015) ومع احترام سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. وفي هذا الصدد، نؤمن إيمانا راسخا بأهمية مواصلة الحوار المباشر بين السوريين الذي تظلل اللجنة الدستورية المنبر الأساسي له. وينبغي عدم التدخل في العملية من خلال أي مبادرات أخرى لا تحظى بدعم جميع الجهات صاحبة المصلحة. ولا نزال نعتقد أن السوريين أنفسهم هم من يجب أن يتخذ القرارات الرئيسية بشأن مكان الجولات المقبلة من مشاورات اللجنة الدستورية، بدون تدخل خارجي. ولا أساس لأي محاولات لطرح أي منابر بديلة محتملة.

ولا تبذل أي جهود لتسوية الحالة مع الجيب الإرهابي المتبقي في إدلب. ومنذ تفكيك الآلية العابرة للحدود، عمل إرهابيو هيئة تحرير الشام بشكل فعال على منع وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة خفض التصعيد ويستغلون علنا احتياجات السكان المدنيين. وعلى الرغم من الإذن السيادي الطوعي الممنوح من الحكومة السورية باستخدام معبر باب الهوى الحدودي لإيصال المساعدات الإنسانية، لم تتمكن القافلة

التوترات على الحدود السورية - الإسرائيلية هي مسألة تدخل خارجي نشط، إلى جانب الوجود العسكري الأجنبي غير المشروع في شمال وشمال شرق الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الشهر، شنت القوات الجوية الإسرائيلية غارات جوية متكررة في سورية، مستهدفة مرة أخرى منشآت مدنية مهمة مثل مطاري دمشق وحلب.

وذلك يضع أرواح أناس أبرياء تماما وسلامة الحركة الجوية الدولية في خطر حقيقي، ناهيك عن العواقب المترتبة على عمل خدمات الطيران التابعة للأمم المتحدة، التي تتعامل أيضا مع عمليات النقل الإنساني.

وعلاوة على ذلك، قصفت قوات الولايات المتحدة في 26 تشرين الأول/أكتوبر موقعين بالقرب من بلدة أبو كمال في شرق سورية بناء على أوامر من الرئيس بايدن. وأعلنت واشنطن أن الهجوم نفذ في إطار ما يسمى بحق الولايات المتحدة في الدفاع عن النفس - على الطريقة الأمريكية، على بعد آلاف الكيلومترات من أراضي الولايات المتحدة. إن مثل هذه الأعمال غير المشروعة من قبل واشنطن ليست سوى انتهاك صارخ لسيادة سورية وقواعد القانون الدولي. وفي سياق التفاقم الخطير للحالة في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن هذه الأعمال العنيفة تتطوي على عواقب وخيمة للغاية، لأنها يمكن أن تؤدي إلى تصعيد مسلح في جميع أنحاء المنطقة. ولا سبيل للسماح بحدوث ذلك. ومع ذلك، كالعادة، كرست الممثلة الأمريكية جزءا كبيرا من بيانها لتوجيه اتهامات حول سورية وروسيا. وأود أن أشدد على أننا، خلافا للولايات المتحدة، نستهدف هيئة تحرير الشام، التي صنفها مجلس الأمن منظمة إرهابية.

لقد شهدنا أدلة واضحة على تدخل واشنطن في الشؤون الداخلية السورية عند تجدد الاشتباكات بين العرب والأكراد في منطقة شرق الفرات، والتي أدت إلى مقتل أكثر من 100 شخص، وفي الاحتجاجات في محافظة السويداء، حيث أصبحت المطالب الاقتصادية سياسية بشكل صريح. وإزاء هذه الخلفية، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين، الذين يحتلون مساحات كبيرة من الأراضي في شمال شرق



وكما توقعنا، نشأت شواغل خطيرة تتعلق بالحماية في سياق العنف المتصاعد. فقد قتل ما لا يقل عن 61 مدنيا وشرّد نحو 000 123 شخص من 91 مجتمعا محليا في الشمال الغربي. ولا تزال النساء والأطفال يدفعون الثمن الأكبر. يجب على أطراف النزاع أن تمتنع عن ارتكاب أي عمل ينتهك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات. ويجب الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهن، بما في ذلك حقهن في العمل والتعليم، في جميع الأوقات.

ويجدر تذكير الأطراف بأنه ما من فائز وسط هذا العنف الذي لا هودة فيه. بل إن معاناة الشعب السوري تزداد مع كل قصف واشتباك عنيف، ومع استمرار الحرب، تستمر سورية في فقدان مكانها الصحيح بين مجتمع الأمم. ولهذا السبب، ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، بغية تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف العملية السياسية. ويظل الحل الأكثر عملية للنزاع هو عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، يتم الاضطلاع بها بدعم من المجتمع الدولي، في إطار الدور التيسيري للأمم المتحدة، على النحو المفصل في القرار 2254 (2015).

وسعيا لتحقيق هذا الهدف، سيكون من الأهمية بمكان أن تحافظ الأطراف على وجود تعاون قوي مع المبعوث الخاص ببيدرسن وأن تدعم جهوده، بما في ذلك عملياته القائمة على مبدأ خطوة مقابل أخرى، لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع. وسيشكل كسر الجمود الحالي في الهيئة المصغرة للجنة الدستورية خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

وفي خضم تصاعد العنف، من المثير للقلق البالغ أن سورية لا تزال تتعرض لهجمات متكررة تشنها مختلف القوات الأجنبية، تستهدف فيها أحيانا البنية التحتية المدنية وتعطل توزيع المساعدات الإنسانية في البلد في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ونجدد دعوتنا إلى احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها وإلى الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من البلد. ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقا بالغا القصف المتبادل مؤخرا بين مسلحين في سورية وجيش الدفاع الإسرائيلي

الأولى من المرور حتى 19 أيلول/سبتمبر، عندما دخل ما مجموعه 159 شاحنة فقط. وكان ذلك على أساس اتفاق منفصل بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعض مكاتب المساعدات الإنسانية في إدلب، التي وافقت على تلقي المساعدات بشكل مستقل عن دمشق وهي تحت سيطرة المسلحين الذين ذكرتهم. ولا يوجد حتى الآن وصول عبر خطوط التماس، وهو ما نعتبره غير مقبول. ونعتقد أنه بعد عدم تجديد القرار 2672 (2023)، يمكن تقديم المساعدة الإنسانية الدولية في امتثال صارم للمبادئ الإنسانية التوجيهية لقرار الجمعية العامة 46/182 (1991) - أي بموافقة دمشق وبالتنسيق الوثيق معها.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن. نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما، ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

يعرب الأعضاء الأفارقة عن قلقهم من تجدد العنف المسلح في سورية. إن الاشتباكات المسلحة الأخيرة على طول الخطوط الأمامية تسلط الضوء على الطبيعة غير المستقرة للوضع الأمني في سورية واستمرار عجز المجتمع الدولي عن مساعدة الشعب السوري في إيجاد حل دائم للآزمة التي يعانيها البلد. وندين بأشد العبارات، على وجه الخصوص، الهجوم الذي وقع في 5 تشرين الأول/أكتوبر على حفل تخرج الأكاديمية العسكرية في حمص، والذي أودى بحياة أكثر من 100 شخص، بمن فيهم مدنيون. كما نشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أن الهجمات الانتقامية قد حولت شمال سورية إلى بؤرة للأعمال العدائية المسلحة مع تزايد عدد الضحايا المدنيين. ومما يؤسف له استهداف الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك المدارس ومرافق الصحة والمياه والطاقة، مما حرم المدنيين من الحصول على الخدمات الأساسية. وندين استهداف المدنيين العزل والبنية التحتية المدنية ونذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

للأشخاص الأضعف. ونحث الأطراف على العمل على كُتب مع الأمم المتحدة لتهيئة بيئة آمنة ومأمونة لإيصال المعونة الإنسانية بلا عوائق من خلال جميع الطرائق المتاحة. ونذكر أنه لا يوجد حالياً بديل من حيث الحجم والنطاق لإيصال المساعدات عبر الحدود بسبب العدد الكبير من المستفيدين في إطار الآلية. ونظراً لأهميتها الهائلة، تتأشد الدول الأفريقية الثلاث الحكومة الوطنية السورية تجديد الإذن باستخدام معابر باب السلام والراعي وباب الهوى الحدودية قبل انتهاء التصاريح الشهر المقبل وفي كانون الثاني/يناير 2024، على التوالي، لضمان تدفق الدعم المنفذ للحياة بلا انقطاع إلى المنطقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من اتساع نطاق آليات إيصال المعونة عبر الحدود، يتفق الأعضاء الأفارقة الثلاثة في الرأي على أن إيصال المعونة عبر الخطوط الأمامية ضروري بنفس القدر ويجب تعزيزه لتكملة عمليات الإيصال عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تحديات التمويل الحالية، ستستفيد العديد من المجتمعات المحلية بشكل كبير إذا أعطى المانحون الأولوية لأنشطة الإنعاش المبكر وأنشطة كسب العيش كوسيلة لبناء قدرتها على الصمود للحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

في الختام، تكرر الدول الأفريقية الثلاث دعوتها الجماعية إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والاستئناف الفوري للمفاوضات بين الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تحقق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في سورية تماشياً مع القرار 2254 (2015).

**السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتهما. في وقت يتصاعد فيه العنف وحدة التوترات على الصعيد الإقليمي، تكتسي رسالتاهما الداعيتان إلى اتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق السلام أهمية بالغة.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة لمناقشة مسألة سورية (انظر S/PV.9426)، شهد شمال غرب البلد زيادة مميّنة في الأنشطة العسكرية، وأبرزها الهجوم الذي وقع في 5 تشرين الأول/أكتوبر

في مرتفعات الجولان. وبالنظر إلى التطورات الحالية في منطقة الشرق الأوسط، فإن تلك الهجمات، إذا لم يتم كبحها، تثير احتمالات حدوث تصعيد خطير للحالة الأمنية المضطربة في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السلام والأمن العالميين.

على الصعيد الإنساني، فإن الدول الأفريقية الثلاث يساورها بالغ القلق من أن المعدل الحالي للأعمال القتالية قد يفاقم معاناة الشعب السوري. وعلى النحو المبين في إحاطة اليوم، فإن آلاف المدنيين في منطقة الشمال الغربي نازحون بسبب تجدد القتال، والنساء والفتيات معرضات بشكل خاص للخطر لأنهن يتعرضن أيضاً للعنف الجنسي في مخيمات النزوح. في الواقع، أصبح العنف الجنسي والزواج القسري والمبكر والحرمان من الموارد والفرص جزءاً من الواقع اليومي الذي تعيشه النساء والفتيات في سورية.

ومن دواعي الأسى أيضاً أن نلاحظ أن ما يربو على 12 مليون شخص في سورية لا يزالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، هناك نقص في الضروريات مثل المياه والكهرباء، حيث يضطر الملايين للعيش من دونها. ويشكل اقتراب فصل الشتاء كابوساً وشيكاً للعديد من الأسر التي تعيش في المخيمات، حيث يقال إن أكثر من 5 ملايين شخص بحاجة ماسة إلى الدعم للاستعداد لفصل الشتاء. وللأسف، فإن نقص التمويل يعرقل قدرات وكالات المعونات على تقديم هذا الدعم الإنساني الحاسم الأهمية إلى جميع المحتاجين. ولا تزال التوقعات المالية لخطة الإغاثة الإنسانية لسورية قائمة في مواجهة الاحتياجات المتزايدة. وبما أن الخطة لم تُمول سوى بنسبة أقل من 30 في المائة، تضطر الوكالات الإنسانية إلى الاختيار بين الجوع والمتضورين جوعاً. ونتيجة لتلك الخيارات الصعبة، لم يعد 2.5 ملايين سوري ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي يحصلون على الغذاء أو النقود. ولا يزال الشعب السوري بحاجة إلى مساعدتنا. ونوجه نداء عاجلاً من جديد إلى المجتمع الدولي لدعم القضية الإنسانية في البلد لتخفيف آلام السكان المحتاجين.

وسعياً لتحقيق ذلك، تؤكد الدول الأفريقية الثلاث لأعضاء دعمها الكامل لكل طرق إيصال المساعدات التي تقدم الإغاثة

الطرائق وتدعو إلى تجديد الإنز باسخدام كل هذه المعابر ما دامت الاحتياجات قائمة.

كما أوضح المبعوث الخاص بيدرسن، فإن الحل السياسي الذي يتماشى مع القرار 2254 (2015) هو وحده الذي يمكن أن يعالج الأسباب الجذرية لهذه الأزمة وأن يوفر ما يستحقه السوريون من أمان وكرامة وعدالة بعد طول انتظار. وعلى الرغم من التصعيد الإقليمي في الأسابيع الأخيرة، يجب الحفاظ على الزخم الذي بني نحو إعادة انعقاد اللجنة الدستورية السورية. ويجب على اللجنة استئناف عملها بلا تأخير. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك مسار أستانا ومجموعة الاتصال العربية، التعاون لمواصلة العمل الحيوي المتمثل في إيجاد حلول لهذا النزاع الذي تسبب في الكثير من البؤس للكثيرين ولفترة طويلة جدا. ويجب أن يقرن ذلك بإجراءات مجدية ومنسقة ومتبادلة ويمكن التحقق منها في إطار مبادرة خطوات مقابل خطوات. ويشمل ذلك إحراز تقدم بشأن المفقودين والمختفين والمحتجزين بصورة تعسفية في سورية.

في الختام، تحت مالطة جميع الأطراف في سورية والمنطقة على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس في هذا الوقت الذي يشهد تصعيدا. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية وإلى الأطراف بالامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات التي يمكن أن تدفع المنطقة إلى كارثة أكبر.

**السيدة بيرسفيل (سويسرا)** (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم باسم البرازيل وسويسرا، بوصفهما القائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيدة إديم ووسورنو على إحاطتهما. كما نعرب عن تقديرنا لحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا جلسة اليوم.

لا تزال البرازيل وسويسرا تشعران بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في سورية وزيادة الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد.

على حفل تخرج عسكري سوري في مدينة حمص. وألحقت الأعمال العدائية والضربات الحكومية في الشمال الغربي أضرارا بالبنية التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء والمياه. فقد تعطلت محطة علوك للمياه مرة أخرى. وأسفرت هذه الهجمات أيضا عن مقتل أكثر من 61 مدنيا ونزوح ما يزيد على 100 000 شخص من 91 مجتمعا محليا متضررا. وأدت الغارات الجوية الإسرائيلية على مطاري دمشق وحلب الدوليين إلى زيادة زعزعة استقرار الوضع في المنطقة وتعطيل رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ذات الأهمية الحاسمة لمن يعملون في تنفيذ الاستجابة للحالة في سورية. ببساطة، لا يزال النزاع مستعرا في سورية. وتداعيات التوترات المستمرة في إسرائيل وغزة لا يمكن إلا أن تزيد من تفاقم الحالة المضطربة أصلا.

وفي ذلك السياق، لا تزال الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد خطيرة. ولا يجد الملايين المياه بسبب النقص المزمن في الوقود وأعمال العنف وتأثير تغير المناخ. وقبل شهور الشتاء، لا تزال هناك حاجة ملحة لدعم الاستعدادات لفصل الشتاء لما يقرب من 6 ملايين من السوريين النازحين داخليا. ولا يزال 12.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولم يعد 2.5 ملايين شخص يتلقون الغذاء أو التحويلات النقدية بسبب نقص التمويل.

يجب أن تظل الحماية في صميم هذه الأزمة. وكما سمعنا اليوم، فإن احتياجات الحماية الماسة لعشرات الآلاف من النازحين في الشمال الغربي لم تُلب إلى حد كبير، حيث أصبح العنف الجنساني والزواج المبكر والقسري واقعا يوميا للنساء والفتيات السوريات. وإزاء تلك الخلفية، نحث على توفير المزيد من الموارد لخطة الإغاثة الإنسانية لسورية التي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل حيث لم تُمول إلا بنسبة 29.4 في المائة، كما سمعنا اليوم من المديرة ووسورنو. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز الحماية الإنسانية ودعم الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش. ولا تزال المعابر الإنسانية في باب الهوى وباب السلام والراعي شريان حياة بالغ الأهمية للملايين من أضعف فئات المدنيين في منطقة الشمال الغربي. وتؤكد مالطة من جديد دعمها لإيصال المعونة الإنسانية من خلال جميع

ومما يبعث على القلق أن خطة الاستجابة الإنسانية لا تزال تعاني من نقص خطير في التمويل، حيث لم تتم تغطية سوى ثلث الأموال المطلوبة. ويؤدي نقص الموارد إلى الحد من قدرة الأمم المتحدة وشركائها على دعم السكان المتضررين. ويجب أن تظل جميع طرائق المساعدات، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، متاحة حتى تتمكن المنظمات الإنسانية من الاستمرار في تقديم مساعداتها التي تشتد الحاجة إليها في جميع أنحاء سورية. ونقدر استمرار مرور شحنات المعونة الإنسانية الأساسية من خلال معابر باب الهوى وباب السلام والراعي الحدودية. ونظرا لانتعاش نطاق الاحتياجات، يظل كفالة إيصال المساعدات الإنسانية أمرا بالغ الأهمية. ونثق بأن الإنز باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين، الذي من المقرر أن ينتهي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، سوف يُجدد. ونكرر أيضا التأكيد على ضرورة اتخاذ ترتيبات يمكن التنبؤ بها للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار على أرض الواقع، الأمر الذي يمكن تيسيره بأذون مفتوحة أو طويلة الأجل.

في الختام، إن الحالة الإنسانية في سورية مزرية ومعرضة باستمرار لخطر التدهور. ومن المهم كفالة ألا تسهم التطورات الأخيرة في المنطقة في زيادة تدهور الحالة الإنسانية في سورية. وفي خضم النزاع والأزمة في الشرق الأوسط، ينبغي ألا ننسى الناس في سورية.

(تكلمت بالفرنسية)

اسمحوا لي أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية.

وتشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء خطر التصعيد في المنطقة نتيجة للنزاع في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة الذي بدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونؤيد جهود المبعوث الخاص بيدرسن - الذي أشكره على إحاطته - لحماية سورية قدر الإمكان من هذه الحالة. وما الهجمات المتكررة على مطاري دمشق وحلب خلال الأسابيع الثلاثة الماضية وتبادل إطلاق النار في مرتفعات الجولان المحتلة سوى مجرد مثال واحد على أن تداعيات النزاع في الشرق الأوسط محسوسة بالفعل

ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أدى تصاعد العنف في شمال غرب البلد إلى إلحاق أضرار بالعديد من المرافق الصحية والمدارس وتسبب في نزوح أكثر من 120 000 شخص في إدلب وغرب حلب. ومن غير المستغرب، في ظل انعدام الأمن والأمان، توقف عمليات تقديم المعونات مؤقتا، وللأسف، مقتل ثلاثة من العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية وكذلك عشرات المدنيين. كما تأثر الشمال الشرقي بزيادة الأعمال القتالية. واستهدفت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات المياه ومحطات توليد الكهرباء والمزارع والمواقع المجاورة لمباشرة للقرى المدنية ومخيمات النازحين داخليا. وقد تسببت الهجمات، بما في ذلك على البنية التحتية التي لا غنى عنها لبقاء السكان، في النزوح في كل من الشمال الشرقي والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في سورية. كما أدت الضربات المتكررة على مطاري حلب ودمشق أكثر من مرة إلى تعطيل الرحلات الجوية التي تديرها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أثر تصاعد الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد على إيصال المساعدات، حيث اضطرت المنظمات لتعليق أنشطتها بسبب الشواغل الأمنية.

إن أي تصعيد إضافي للأعمال العدائية سيعرقل حتما إيصال المساعدات المنقذة للحياة ويشكل تهديدات مباشرة لسلامة عمال الإغاثة والمجتمعات المحلية على حد سواء. وسيزيد من محنة السكان المدنيين، الذين يواجهون بالفعل أزمة إنسانية أسوأ من أي وقت مضى على مدى 12 عاما من النزاع في سورية. وإعلان وقف لإطلاق النار طويل الأمد في جميع أنحاء البلد هو السبيل الوحيد لمنع سقوط المزيد من القتلى والإصابات والحيولة دون استمرار المعاناة الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما السماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سورية وتيسيره؛ واتباع القواعد المتعلقة بسير الأعمال العدائية، ولا سيما حظر الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ وكفالة سلامة ورفاه الناس الذين يعيشون في سورية.

وتوضيح مصير المفقودين، أمر أساسي لتمهيد الطريق للمصالحة في البلد.

**السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المبعوث

الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتهما.

استمعنا مرة أخرى اليوم إلى الدعوة إلى استئناف العملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015) وإلى ضرورة انعقاد اللجنة الدستورية من جديد وتحقيق تقدم حقيقي. وهذه ليس مجرد أمنيات، بل مسألة حياة أو موت لملايين السوريين الذين حرّموا من كرامتهم وحريتهم ووسائل إعادة بناء حياتهم المحطمة. وتكرر ألبانيا تأكيد موقفها بأن الحل السياسي القائم على أساس القرار 2254 (2015) هو وحده الذي يمكن أن يضع حدا للمعاناة في سورية. ونرحب بمشاركة المبعوث الخاص وإسهام المجلس الاستشاري للمرأة السورية في ذلك الصدد، حيث أن ذلك يمكن أن يوجد ويوفر الظروف اللازمة المطلوبة لتحقيق العودة الكريمة والأمنة للاجئين.

ويمكن أن يكفل ذلك أيضا أن تأخذ العدالة مجراها بحق المسؤولين عن جرائم الحرب والنزوح القسري والتعذيب، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو التزام قانوني بموجب القانون الدولي وعنصر أساسي للمصالحة ومنع الجرائم اللاإنسانية في المستقبل. كما أنه يمكن أن يقدم بعض التوضيحات للعائلات التي لا يُعرف مصير أحبائها. وقبل كل شيء، فإن الزخم السياسي المتجدد، الذي يتبعه نهج الخطوة مقابل خطوة، هو وحده الذي سيضمن إيجاد حلول مستدامة للمأساة الإنسانية والاقتصادية. واستئناف المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سورية من خلال معبر باب الهوى خطوة غير كافية على الرغم من أنه تطور إيجابي. وينبغي تمديد الإذن باستخدام المعبرين الآخرين عبر الحدود وهما باب السلام والزراعي إلى ما بعد المواعيد النهائية المحددة لهما ويجب ضمان استمرار التدفق القابل للتنبؤ والقياس للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة طالما دعت الحاجة إلى ذلك.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات المدفعية والصاروخية المكثفة والمنهجية التي يشنها النظام في شمال غرب سورية والتي أضافت

في سورية. ونأسف لأن الحالة الراهنة تزيد من إعاقة الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق العملية السياسية وعمل اللجنة الدستورية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015).

وقد تدهورت الحالة الأمنية، ولا سيما في شمال البلد، تدهورا حادا في الأسابيع الأخيرة. وفي شمال غرب سورية، أسفر الهجوم الذي وقع في 5 تشرين الأول/أكتوبر على أكاديمية عسكرية في حمص عن مقتل عشرات الأشخاص، بمن فيهم العديد من المدنيين. وكان للقصف الذي أعقب ذلك في أجزاء مختلفة من منطقة إدلب وإلى الغرب من حلب تداعيات خطيرة على السكان المدنيين وأدى إلى عمليات نزوح كبيرة. وفي الشمال الشرقي، أثر تصاعد العنف أيضا على السكان والبنية التحتية المدنية. ويشكل احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين أولوية بالنسبة لسويسرا. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد وكفالة حماية المدنيين. ويجب على جميع الأطراف احترام ودعم القانون الدولي الإنساني ومبادئ التمييز والتناسب والحيطة في سير الأعمال العدائية. إن حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الضرورية لبقاء المدنيين مثل إمدادات المياه، أمر ضروري.

وفي وقت تتصاعد فيه التوترات على الصعيدين الإقليمي والدولي، يجب أن نستمع إلى أصوات المجتمع المدني، وهو وحده القادر على تقييم الحالة على أرض الواقع ونقل تطلعات ومطالب وتوقعات السكان، ولا سيما النساء. ولذلك، تكرر سويسرا تأكيد دعمها لمنظمات المجتمع المدني العاملة داخل سورية وخارجها، والتي تؤدي دورا حاسما في تخفيف التوترات والنزاعات المستمرة في البلد. ونرحب بدور الاتصالات الذي تؤديه غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتُمكن هذه المنابر من سماع أصوات النساء والرجال السوريين على المستوى الدولي، بما في ذلك داخل المجلس.

أخيرا، تذكر سويسرا بأن تنفيذ جميع الأطراف لتدابير بناء الثقة وفقا للقرار 2254 (2015)، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين



إن أعمال العنف مؤخرًا لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في سورية. وبينما يسرّ اليابان أن عمليات تسليم المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى شمال غرب سورية من تركيا قد استمرت هذا الشهر، فإننا نشجع على تقديم المزيد من المساعدات الحيوية من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ومن المؤسف حقاً أن المجلس لم يتمكن من الموافقة على تمديد آلية المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سورية في تموز/يوليه. وبما أن موافقة الحكومة السورية على استخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر، نأمل أن تُمدّد. فحياة ملايين الأشخاص على المحك.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، تشعر اليابان بخيبة أمل لأن اللجنة الدستورية لم تتمكن من الانعقاد من جديد في جنيف أو في أي مكان آخر، وتأمل أن يتسنى الاتفاق على مكان في أقرب وقت ممكن. كما نشجع الجهود الدبلوماسية المكثفة التي يبذلها السيد بيدرسن لتيسير إحراز تقدم في إطار نهج "خطوة مقابل خطوة" وإعادة إطلاق عملية سياسية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ومن الأهمية بمكان أيضاً تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً. ونتطلع إلى تلقي المزيد من التحديثات من الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمؤسسة المستقلة لتوضيح مصير المفقودين في سورية.

إن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية قد بعث الأمل في مسار واقعي نحو السلام والاستقرار في سورية وخارجها. وفي هذا الصدد، يتسم دور مجموعة الاتصال العربية بأهمية حاسمة. بيد أن اليابان تشدد على ضرورة أن تشارك الحكومة السورية على نحو مجد وبحسن نية في هذه الجهود الرامية إلى دفع العملية السياسية إلى الأمام. وفي خضم العديد من النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم، يجب ألا ننسى محنة الشعب السوري. ويجب أن يظل المجلس مهتماً بها، ولن تدخر اليابان جهداً لتحقيق تلك الغاية.

مزيداً من البؤس إلى حياة السوريين العاديين، وخاصة الأطفال، والنساء والفتيات. وفي ذلك السياق، نردّد دعوة المبعوث الخاص إلى وقف التصعيد وإعلان وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني واحترامه في جميع أنحاء البلد وتغليب الحس السليم.

وكما ذكر متكلمون آخرون في وقت سابق، فإن التوازنات في جميع أنحاء المنطقة متماسكة بالكاد، فيما تلقي الحالة في الشرق الأوسط بظلال قاتمة على السلام الإقليمي ومستقبل سورية. وهنا مرة أخرى، نضم صوتنا إلى نداء المبعوث الخاص إلى جميع الجهات الفاعلة لممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونشدد على أنه يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المعنية مواصلة جهودها من أجل الاستجابة بحكمة لهذا الواقع الجديد وتجنب أي آثار غير مباشرة في المنطقة الأوسع نطاقاً.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** كما سمعنا في الإحاطتين اللتين قدمهما المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة ووسورنو اليوم، فإن عدداً من الأحداث المثيرة للقلق التي وقعت مؤخراً هددت البيئة الأمنية والإنسانية المحفوفة بالمخاطر بالفعل في سورية. وأشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتهما المفصلتين.

أولاً، أوجدت الحالة في إسرائيل وفلسطين خطراً مقلقاً يتمثل في انتشار إقليمي. وهناك بالفعل تقارير عن تبادل لإطلاق النار عبر الحدود في مرتفعات الجولان وضربات على مطاري دمشق وحلب الدوليين. وستواصل اليابان العمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت الهجمات المدمرة بالمسيّرات في حمص والقصف الانتقامي على إدلب في سقوط مئات الضحايا وإحراق أضرار بالمرافق المدنية والمزيد من النزوح. ويشكل هذا أكبر تصعيد للأعمال العدائية في سورية منذ أربع سنوات، وفقاً للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ولإحاطة السيد بيدرسن اليوم. وتكرر اليابان إدانة الأمين العام لجميع أعمال العنف في سورية، وتكرر دعوته لجميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات.



السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):  
أشارك المتكلمين الآخرين بتقديم الشكر للمبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتهما.

كما سمعنا اليوم، لا يزال هذا نزاعاً دائراً وأزمة إنسانية راسخة. وأريد أن أعدد ثلاث خطوات ملموسة من شأنها تحسين حالة الشعب السوري، وهي تتداخل بشكل وثيق مع الأولويات الأربع التي حددها المبعوث الخاص بيدرسن.

أولاً، إننا بحاجة إلى ضمان تدفقات مساعدات مستدامة ويمكن التنبؤ بها وفعالة في جميع أنحاء سورية. ولا بديل عن الوصول عبر الحدود لتقديم المساعدات للناس في الشمال الغربي. واتفاقات اللحظة الأخيرة لفترات قصيرة غير مناسبة. وكما قالت السيدة ووسورنو للتو، يجب أن نصر على منح حق الوصول عبر الحدود ما دامت الاحتياجات الإنسانية تتطلب ذلك، عبر جميع المعابر الثلاثة. وسمعنا أيضاً أن التمويل الإنساني لا يزال غير كاف. ولا تزال المملكة المتحدة من أكبر المانحين للسوريين المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية، حيث تعهدت بتقديم ما يصل إلى 180 مليون دولار هذا العام وحده. ولكن، بصفتنا جهة مانحة، نشعر بالقلق لأن 17 سنناً من كل دولار من المعونة المرسلة إلى وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من دمشق مقراً لها تضيع لصالح النظام، الذي يتلاعب بأسعار الصرف لصالحه.

ثانياً، في هذه المرحلة الهشة التي تشهدها المنطقة، ينبغي أن تركز جميع الأطراف على تجنب أي تصعيد إضافي للنزاع في أماكن أخرى من الشرق الأوسط. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي بتزايد نشاط الميليشيات التابعة لإيران وتصادم الأعمال العدائية بين إسرائيل وجماعات الميليشيات في جنوب سورية. وندعو النظام إلى إعطاء الأولوية لوقف التصعيد والتركيز على تعزيز الاستقرار والازدهار.

ثالثاً، تؤكد أجواء العنف هذه في المنطقة بشكل أكثر إلحاحاً ضرورة إطلاق عملية سياسية مجدية في سورية. وندعو النظام إلى المشاركة والتصرف بحسن نية. ولم تؤت محاولات التطبيع ثمارها حتى الآن. فلا يزال انعدام الأمن سائداً والاتجار بحبوب الكبتاغون مستمر

وتعارض إكودور العنف الذي يعرض حياة المدنيين وسلامتهم للخطر، ونكرر دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى الالتزام بإنهاء تصعيد الأعمال العدائية الذي يزيد من تعقيد الحالة السياسية والإنسانية في سورية والمنطقة. ونقدم بتعازينا إلى ضحايا الهجمات وأحداث العنف التي وقعت في دمشق وحلب والتي أسفرت عن مقتل مئات المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

ونكرر دعمنا للمبعوث الخاص بيدرسن إذ يعمل من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع، ولا سيما بالتعاون مع مجموعة أستانا وجامعة الدول العربية. ونشيد بالجهود الجارية لتحفيز الإرادة السياسية لدى طائفة واسعة من أصحاب المصلحة داخل سورية وخارجها والتدابير الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار. ونشاطر قلقه من أن تعثر عملية المفاوضات السياسية قد يؤدي إلى تراجع التقدم المحرز في الأشهر السابقة بشأن إمكانية إعادة تنشيط اللجنة الدستورية وغيرها من التدابير الرامية إلى تنفيذ أحكام القرار 2254 (2015).

وتشهد سورية أسوأ تصعيد في العنف المسلح خلال السنوات الأربع الماضية وفقاً للمعلومات التي قدمتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وفي ذلك الصدد، نعتقد

إقليمية مستقرة. وتتفاقم التوترات على طول الحدود السورية الإسرائيلية منذ بعض الوقت في خضم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المتصاعد. وقد تعرض عدد من المواقع في سورية، بما في ذلك مطار دمشق وحلب، لغارات جوية متكررة.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل أقصى درجات ضبط النفس لتجنب الوقوع في حالة تغذي فيها البؤر الساخنة بعضها بعضا وينتشر النزاع، مما يلحق ضررا أكبر بالأمن الإقليمي. ونأمل في أن تُعزز البلدان خارج المنطقة، ولا سيما تلك التي تتمتع بالنفوذ، مبادئ الموضوعية والحياد وأن تؤدي دورا بناء في تهدئة الحالة. فالدعوة إلى وقف التصعيد مع اتخاذ إجراءات تؤدي إلى ازدياد حدة التوترات تؤدي إلى نتائج عكسية.

ثانيا، يجب أن نبقي ملتزمين بالمضي قدما على الطريق الصحيح سعيا إلى حل سياسي. وتؤيد الصين بقوة العملية السياسية التي يقودها السوريون ويتولون زمامها، وتدعو جميع الأطراف في سورية إلى تعزيز الحوار وتسوية الخلافات وتعزيز التقدم الجوهري في عمل اللجنة الدستورية. ونرحب بجهود المبعوث الخاص بيدرسن، تمشيا مع مبادرة خطوة مقابل أخرى، للمشاركة المكثفة مع جميع الأطراف في تنفيذ القرار 2254 (2015). ونؤيد المزيد من التضامن والتعاون العربيين لإعطاء زخم جديد لإيجاد حل سياسي للقضية السورية.

ثالثا، يجب علينا أن نكافح بحزم القوى الإرهابية في سورية. وتدين الصين بشدة الهجوم الإرهابي على الأكاديمية العسكرية في حمص الذي وقع في وقت سابق من هذا الشهر. كما نؤيد بقوة الحكومة السورية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي والاستقرار. وينبغي للمجتمع الدولي اعتماد معايير موحدة على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتكثيف التعاون في مكافحة الإرهاب، ومكافحة القوى الإرهابية داخل سورية بنهج عدم التسامح إطلاقا. وتعارض الصين تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لسورية، على نحو يقوض أمنها واستقرارها، كما تعارض جميع أشكال الوجود العسكري غير القانوني، والعمليات العسكرية غير القانونية، ونهب الموارد الطبيعية في سورية.

أنه من الضروري إعادة تقييم الاستراتيجيات التي ستمكّن من استئناف الحوار البناء.

وخلال المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن التي عقدت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9452)، استمعنا إلى الدول تتناقش أهمية إشراك المرأة في جميع عمليات صنع السلام وبناء السلام. وفي هذا الإطار، تشكل الحالة الأمنية العصبية والمعقدة في سورية فرصة، أيضا، لضمان المشاركة الكاملة والأمنة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب في جميع مراحل عملية التفاوض السياسي.

ونلاحظ بقلق المعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن حالة 15 مليون شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، فضلاً عن الزيادة في عدد النازحين بسبب التصعيد الأخير للأعمال العدائية والأضرار التي لحقت بالمدارس والبنية التحتية الحيوية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ونشجع المانحين على مواصلة المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعام 2023 التي لا تزال ممولة بنسبة 30 في المائة فحسب، على بُعد شهرين فقط من نهاية العام.

وأختتم بياني بالتذكير بأن الإنذّن بفتح معبري باب السلام وباب الراعي الحدوديين، سينتهي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على غرار معبر باب الهوى في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل في أن يبقى الوصول إلى شمال غرب سورية ميسرا إلى أجل غير مسمى، شأنه شأن ضمانات الأمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها في الميدان.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أودّ أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة ووسورنو على إحاطتهما.

في ضوء الحالة الراهنة والإحاطتين اللتين استمعنا إليهما للتو، أودّ أن أتناول النقاط التالية.

أولا، يجب ألا يُدخّر أي جهد لتجنب اتساع نطاق رقعة التوترات. فلا يمكن للعملية السياسية في سورية أن تُحرز التقدم من دون بيئة

وكما ذكرنا المبعوث الخاص، من الضروري وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية، وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة. ويجب أن يقرن ذلك الهدف بالنهوض بعملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع تمسها مع القرار 2254 (2015). ويجب ألا تصرفنا التوترات الإقليمية عن تحقيق ذلك الهدف. وأذكر بدعم بلدي لجهود الوساطة التي يبذلها السيد بيدرسن، ولرغبته في إستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية.

ويجب الوفاء بشروط العودة الطوعية والأمن والكرامة للاجئين إلى بلدهم. كما يجب على دمشق أن تثبت باستمرار التزامها بالملوس والقابل للتحقق في ذلك المجال. ولا بدّ من ترجمة الأقوال إلى أفعال. وتواصل فرنسا تقديم دعمها للبلدان التي تستضيف ملايين اللاجئين السوريين.

إن استئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية خبر سار، ولكنّ المساعدات التي تصل إلى ذلك الجزء من سورية لا تزال غير كافية ولا ترقى إلى ما تم نقله سابقاً بموجب الآلية العابرة للحدود، مما يشكّل مصدر قلق كبير قبل حلول فصل الشتاء، حيث سيحتاج 5,7 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية. ويجب أن تساعد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على تلبية جميع احتياجات السكان. ومن الضروري أيضاً أن يجدد النظام السوري، من دون قيد أو شرط، الإذن لمعبري باب السلام وباب الراعي في تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على الدوام، بصورة آمنة ومن دون معوقات.

ومن الضروري أن يبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره وأن تقدّم الأمانة العامة تقريراً خطياً إلى المجلس بشأن الاستجابة الإنسانية في سورية.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة):** أود في البداية أن أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتهما القيمتين اليوم.

يأتي اجتماعنا هذا بينما تمر منطقتنا اليوم بإحدى أصعب الأزمات في تاريخها الحديث، حيث نشهد حرباً أخرى مدمرة يعاني ولايتها المدنيون في غزة، ومع كل يوم يمرّ دون وقف هذه الحرب،

إن موقف الصين من القضية الإنسانية في سورية واضح وثابت. إننا نؤيد الأمم المتحدة والحكومة السورية في الحفاظ على المشاركة الإيجابية - مع الاحترام الكامل لسيادة سورية وامتلاك الحكومة السورية لزام الأمور - في التنفيذ السليم للترتيبات الجديدة المتعلقة بالإغاثة الإنسانية عبر الحدود. وينبغي لجميع الأطراف تكثيف جهودها بدورها لإزالة أي عقبات تحول دون إيصال المساعدات عبر خطوط التماس. ولا زالت المساعدات الإنسانية لسورية تعاني من نقص حاد في التمويل حتى الآن. ولذا ندعو المانحين المعنيين إلى الوفاء بالتزاماتهم ودعم العمل الإنساني ومشاريع الإنعاش المبكر في مختلف أنحاء سورية.

لقد أضعفت الجزء الانفرادية قدرة الحكومة السورية على حشد الموارد وبذل جهود إعادة الإعمار. ولا يمكن تجاهل أو إنكار تأثيرها السلبي على الحالة الإنسانية في سورية. ولذلك يجب رفع تلك الجزاءات بدون تأخير وبدون شروط.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية):** أشكر السيد بيدرسن والسيدة ووسورنو على إحاطتهما.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

إن الحالة الراهنة في غزة قد تتسبب في اضطرابات في المنطقة بأسرها، ولكنّ التصعيد الذي سيجرّ المنطقة إلى حرب ذات عواقب لا تعدّ ولا تحصى على جميع سكانها ليس حتمياً. ويجب على جميع أعضاء المجلس مضاعفة جهودهم الدبلوماسية لتجنب هذا السيناريو الكارثي، وتعمل فرنسا على القيام بذلك تحديداً. الاشتباكات الأخيرة في سورية وحشد الجماعات المسلحة على الحدود مع إسرائيل يزيد من خطر امتداد رقعة النزاع إلى الساحة السورية. كما أنّ فتح جبهة جديدة ضد إسرائيل في سورية سيزيد من زعزعة استقرار البلد وسيكون الشعب السوري مرة أخرى هو الضحية الأساسية.

ويجب ألا تدفعنا الحرب في غزة إلى غض الطرف عن العنف المستمر في سورية وضد السوريين. فقصف النظام لمنطقة إدلب غير مبرر. وقد أدت عمليات القصف هذه إلى مقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كما ألحقت أضراراً واسعة النطاق بالبنية التحتية المدنية، وأدت إلى نزوح عدد كبير من الناس قسراً.

لا يخفى عليكم تدهور الأحوال الاقتصادية مع كل عام يمر نتيجة عوامل متعددة، منها ارتفاع أسعار المحروقات والسلع والمواد الغذائية وانخفاض الليرة السورية إلى مستويات غير مسبقة، الأمر الذي يقتضي من المجتمع الدولي بحث سبل للدفع بعجلة الاقتصاد في سورية، الأمر الذي بدوره سيحسن الأوضاع الإنسانية والظروف المعيشية للشعب السوري.

كما نشدد على أهمية إعادة تأهيل شبكة المياه والكهرباء التي تعد ضرورية لتقديم الخدمات الإنسانية. ونعرب في هذا الصدد، عن ارتياحنا إزاء استمرار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة السورية في جهودهما لإدخال المساعدات الإنسانية بشكل سلس عبر المعابر الثلاث على الحدود السورية - التركية. ونأمل أن يتم تمديد فتح معبري باب السلام وباب الراعي، حيث ستنتهي المدة المحددة لفتحهما في الشهر القادم، فهذه المسألة ضرورية لضمان تلبية احتياجات الشعب السوري، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء وشح الموارد الأساسية ومقومات العيش. ونكرر الحاجة إلى استخدام جميع الطرق لإيصال المساعدات، ومنها ضمان مرور القوافل عبر خطوط التماس، ونحث على زيادة عدد هذه القوافل، حتى تتناسب مع حجم الاحتياجات الإنسانية على الأرض.

وختاماً، إن المنعطف الذي تمر به منطقتنا يقتضي تكثيف المساعي لمنع تصاعد التوترات فيها، ويشمل ذلك منع انجرار سورية إلى حرب إقليمية، وأن نعمل في ذات الوقت على إحراز تقدم نحو إيجاد حلول سلمية للأزمات في المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للبرازيل. تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به الوفد السويسري، بصفته مشاركا في القيام بالصياغة بشأن الملف الإنساني السوري. وأود الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية عن الجوانب السياسية للنزاع السوري.

أشكر السيد بيدرسن والسيدة وسورنو على إحاطتهما الشاملتين وأثني على عملهما، وأرحب بوفود إيران وسورية وتركيا في هذه الجلسة.

تتصاعد الشواغل إزاء إمكانية انزلاق المنطقة بأكملها في حرب إقليمية، ستكون خسائرها فادحة على الجميع.

وما يحدث في الجولان السوري المحتل وغيره من المناطق المجاورة من تنامي للتوترات خلال الأسابيع الماضية يؤكد الحاجة الماسة إلى معالجة مختلف الأزمات التي تمر بها منطقتنا، ومنها الأزمة السورية. إن سورية، التي لا تزال تعاني من تداعيات حرب دامت أكثر من ثلاثة عشر عاماً، لا يسعها أن تصبح جبهة أخرى لتصفية الحسابات الجيوسياسية، فالملف السوري من الملفات الأكثر تعقيداً بسبب ما يحيط به من تدخلات خارجية، وأي تصعيد جديد سيعرقل هدفنا الأسمى بتحقيق السلام والأمن في سورية والمنطقة بأكملها. وتدعم دولة الإمارات جهود المبعوث الخاص ومجموعة الاتصال العربية لعقد اجتماعات اللجنة الدستورية نهاية هذا العام التي ستسهم في تعزيز الحوار بين الأطراف السورية لإنهاء الأزمة بقيادة وملكية سورية ومن دون تدخلات خارجية، حيث نشدد على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة.

وفي سياق تنامي التوترات والأعمال العدائية في سورية مؤخراً، يؤكد بلدي على أهمية خفض التصعيد ووقف إطلاق النار في جميع المناطق السورية وعدم استهداف المرافق الحيوية، خاصة مطار حلب ومطار دمشق، حتى لا تتعطل عمليات إيصال المساعدات الإنسانية. كما تشدد دولة الإمارات على أهمية مكافحة تهديدات الإرهاب في سورية، خاصة مع استمرار تنظيم داعش في شن الهجمات التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في سورية.

وتجدد دولة الإمارات إدانتها الشديدة للهجوم الإرهابي الذي استهدف الكلية الحربية في حمص، حيث يستنكر بلدي هذه الأعمال الإجرامية، ويعرب عن رفضه الثابت لجميع أشكال العنف والإرهاب. كما نعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لحكومة الجمهورية العربية السورية وشعبها الشقيق ولأهالي الضحايا جراء هذه الجريمة النكراء، مع تمنياتنا بالشفاء العاجل لجميع المصابين. ومن المؤسف أنه لم تكن هناك إدانة واضحة من المجلس حول هذا الهجوم الإرهابي.

إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار. فلا يستطيع الشعب السوري تحمل المزيد من الخسائر أو الأضرار الإضافية للبنية التحتية الحيوية. وفي الوقت نفسه، فإن الإرادة السياسية المتجددة ضرورية لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية بين السوريين، لا سيما من خلال إعادة عقد اللجنة الدستورية. وبذلك الروح، نحث جميع الأطراف على العمل من أجل استئناف العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ونتفق مع المبعوث الخاص على أنه لا يمكن تحمل الوضع الراهن في سورية وأنا نخطر، بدون مسار سياسي ذي مغزى لتنفيذ القرار 2254 (2015)، بمزيد من التدهور في الحالة في البلد. وستكون لذلك آثار ضارة على المنطقة، لا سيما في السياق الحالي المتقلب. ويجب إعطاء الدبلوماسية والإرادة السياسية الحقيقية فرصة حقيقية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد دندي (الجمهورية العربية السورية):** في الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم إلى ما تشهده منطقتنا اليوم من عدوان إسرائيلي مستمر وخطر ارتكبت فيه قوات الاحتلال عشرات المجازر والجرائم الوحشية في قطاع غزة، تواصل إسرائيل سعيها لإشغال المنطقة عبر تصعيد اعتداءاتها على سيادة وسلامة الأراضي السورية. إذ شن الاحتلال الإسرائيلي أربع اعتداءات على مطاري دمشق وحلب الدوليين المدنيين خلال 10 أيام فقط، مما أدى إلى خروج المطارين عن الخدمة، وتهديد حياة المسافرين، وتعريض سلامة الطيران المدني للخطر. وأدى أيضا إلى تعطيل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. إن الجمهورية العربية السورية إذ تحذر مرة أخرى من مغبة الاستمرار في هذه الاعتداءات، فإنها تدعو مجلس الأمن للخروج عن صمته والنهوض بمسؤولياته في إدانة تلك الاعتداءات ووضع حد لها ومساءلة مرتكبيها. كما وتعتبر أن مظلة حماية إسرائيل وإفلاتها من العقاب التي توفرها لها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى، يجعلهم شركاء في تحمل المسؤولية عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

إننا في مجلس الأمن نعقد هذه الجلسة في وقت يشهد تصعيدا خطيرا للعنف في سورية والمنطقة. أجل، فإن التطورات الأخيرة في سورية تبعث على القلق الشديد. ففي 5 تشرين الأول/أكتوبر، علمنا ببالح الأسى بالهجوم الإرهابي على حفل تخريج في الأكاديمية العسكرية في حمص، الذي خلف أكثر من 100 قتيل، بمن فيهم مدنيون وأطفال. وتود البرازيل أن تعرب عن تعازيها لأقارب الضحايا وأصدقائهم وتكرر رفضها القاطع لأي أعمال إرهابية أو هجمات على السكان المدنيين. وقد ازدادت الحالة في شمال سورية تدهورا. وفي شمال غرب البلد، وردت تقارير عن غارات جوية في إدلب، مع سقوط ضحايا مدنيين وأضرار جسيمة في البنية التحتية المدنية، فضلا عن هجمات من قبل جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن. وفي الشمال الشرقي، وردت تقارير مقلقة عن أعمال عنف، بما في ذلك ضربات ضارة بالبنية التحتية المدنية.

ومنذ بدء الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس، تأثرت سورية بالنزاع في أكثر من مناسبة. وأدت الضربات على مطاري حلب ودمشق إلى تعطيل رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة أكثر من مرة. وأبلغ عن ضربات على المنشآت في شرق سورية قبل بضعة أيام. ومن المحزن، كما تشير تلك الأحداث، أن الحالة في سورية لا تزال متقلبة جدا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السكان المدنيين. إن خطر امتداد النزاع بين إسرائيل وحماس إقليميا حقيقي ويدعو إلى القلق العميق.

وفي ذلك السياق من عدم الاستقرار المتزايد، نجدد ندائنا إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونود أن نؤكد على وجوب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة. ونذكر أيضا بأنه يجب على جميع الأطراف الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وضمن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وقلنا مرارا وتكرارا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. وفي ضوء الأزمة الإنسانية التي تتكشف وتدهور الأوضاع الأمنية في سورية، هناك حاجة ماسة



وفي إطار جهود الحكومة السورية لتحسين الوضع الإنساني، فإنها تستمر بتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، بما في ذلك من خلال منحها الموافقات اللازمة لتسهيل عملها في جميع أرجاء سورية. وفي هذا السياق، فقد منحت، وبقرار سيادي، الإذن للأمم المتحدة باستخدام ثلاثة معابر حدودية، واستخدام معبرين من الداخل عبر الخطوط، مما يسهم في استمرار تدفق المساعدات الإنسانية لمحتاحيها من المدنيين السوريين. إلا أنه وعلى الرغم من كل هذه التسهيلات التي قدمتها الحكومة السورية، تأخر دخول المساعدات الإنسانية من خلال معبر باب الهوى لأكثر من شهرين، كما لم تدخل سوى قافلة واحدة فقط من الداخل عبر الخطوط، مما يكشف بوضوح حقيقة الجهات التي تقف وراء منع حصول الشعب السوري على احتياجاته الإنسانية. ولهذا، تؤكد سورية على ضرورة ممارسة أقصى درجات الضغط على التنظيمات الإرهابية ومشغليها في شمال غرب سورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها.

وتواجه الجهود الأممية مشكلة حقيقية، إذ بات انخفاض التمويل عقبة كبرى تهدد قدرة البرامج والوكالات الأممية على الوفاء بالولايات المنوطة بها، حيث بلغت نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية حتى الآن أقل من 30 في المائة فقط، وكأن هناك من يعتمد استمرار الوضع الإنساني الحرج في سورية، ولا سيما بعد الزلزال الذي أصابها في شباط/فبراير الماضي، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى توفير حلول مستدامة تدعم السوريين، وتقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وتزيد من قدرتهم على الصمود.

تؤكد سورية مجدداً ترحيبها بعودة كل لاجئ سوري أجبر على مغادرة البلد بسبب ممارسات التنظيمات الإرهابية والآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية. وفي هذا الصدد، تواصل الحكومة السورية اتخاذ كل ما يلزم لتسهيل عودة اللاجئين، وتستمر بالتعاون والتنسيق القائم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بما في ذلك تعزيز قناة التواصل والتشاور المعمول بها مع المفوضية لمعالجة الشواغل الأساسية للاجئين بشكل فعال. كما تشدد سورية أيضاً على أن عودة اللاجئين الطوعية والكريمة تستلزم توفير الظروف الملائمة لها، بما في ذلك رفع

وبالتزامن مع هذه الإعتداءات الإسرائيلية، تواصل التنظيمات الإرهابية ارتكاب جرائمها بحق الشعب السوري، حيث اقترفت في الخامس من الشهر الجاري، وبدعم من دول معروفة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، واحدة من أبشع الجرائم وأكثرها دموية، إذ استهدفت بطائرات مسيرة تحمل ذخائر متفجرة حفل تخريج طلاب ضباط الكلية الحربية في حمص، مما أسفر عن ارتقاء عشرات الشهداء وإصابة المئات من العسكريين وأهاليهم من المدنيين المدعوين لحضور هذا الحفل، بمن فيهم نساء وأطفال. وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن هذا العمل الإرهابي الشنيع لن يثنيها عن المضي قدماً في سعيها لاستئصال الإرهاب من أراضيها حتى القضاء النهائي عليه.

وفي ذات السياق، تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاكاتها الفاضحة لسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، وذلك من خلال تواجدها العسكري غير المشروع على الأراضي السورية، ودعمها للمليشيات الانفصالية في شمال شرق سورية، والتي قصفت مؤخراً محطتي مياه في محافظة دير الزور باستخدام طائرات مسيرة، مما أدى إلى خروجهما عن الخدمة وحرمان عشرات آلاف المواطنين السوريين من مياه الشرب. ناهيك طبعاً عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال وفودها للتسلل خلسة وبشكل غير مشروع إلى الأراضي السورية. وكنا قد أعلمنا المجلس سابقاً بتسلل وفد من الولايات المتحدة برئاسة إيثان غولدريتش، نائب مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة. وهو ما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك الدور التخريبي للولايات المتحدة الأمريكية الذي تمارسه في سورية، والذي يهدف إلى إطالة أمد الأزمة وزيادة معاناة الشعب السوري.

كما تواصل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية وغير إنسانية على كل القطاعات الحيوية، مستهدفين بذلك أبسط حقوق الإنسان، بهدف حرمان المواطن السوري من حقه في الغذاء والصحة والتعليم والتنمية، مما يسبب له معاناة اقتصادية وإنسانية كبيرة وغير مسبوق، يفاقمها قيام الولايات المتحدة، وبوقاحة قل نظيرها، بسرقة ونهب الثروات الوطنية من القمح والغاز والنفط.



الأوسط، من خلال تدمير العراق باستخدام حجج وأكاذيب، ومؤخراً، الدعم الكامل والمطلق لإسرائيل. إذ لم تكن في خلال الأيام الماضية بتعطيل عمل مجلس الأمن من أجل حماية الشعب الفلسطيني، بل سارعت أيضاً إلى تعزيز آلة الحرب الإسرائيلية من خلال إرسال حاملات طائراتها إلى المنطقة وتزويد إسرائيل بالعتاد العسكري والمركبات المتطورة، بالإضافة إلى تخصيصها بدعم مالي بلغ مليارات الدولارات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد إيفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة ووسونو على ما قدماه من معلومات مستكملة وعلى إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

مما يؤسف له، أنه بعد 12 عاماً من الأزمة السورية، لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً ومستمراً لسورية والمنطقة قاطبة، حيث تتركز أنشطته الأساسية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. ويساورنا القلق إزاء الأنشطة الإرهابية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال. والوجود غير القانوني للقوات العسكرية الأمريكية في سورية هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في البلد، وقد وفر أرضاً خصبة لتغذية المنظمات الإرهابية داخل البلد والمنطقة الأوسع نطاقاً. وقد أبدت الجمهورية العربية السورية اعتراضاتها الرسمية والمستمرة على تلك الانتهاكات وطالبت مجلس الأمن بوقف العدوان وإنهاء الاحتلال الأمريكي. ويجب أن تتم مكافحة الإرهاب في ظل الاحترام الكامل لسيادة سورية الوطنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها، ودون استخدامها كذريعة لانتهاك تلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتدين إيران بشدة الهجمات الإرهابية البغيضة التي ارتكبتها منظمات إرهابية مستهدفة حفل تخريج طلاب الأكاديمية العسكرية في مدينة حمص في 4 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أسفر ذلك العمل الإرهابي الجبان بشكل مأساوي عن خسائر عديدة في الأرواح، بمن فيهم المدنيون والعسكريون وأفراد أسرهم الأبرياء. ومن المؤسف جداً

التدابير القسرية الانفرادية وتعزيز تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، بما في ذلك تمويل جهود إزالة الألغام والمخلفات المتفجرة.

أما فيما يخص المعاناة الإنسانية في مخيم الركبان، فتتحمل مسؤوليتها القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية. وإنهاء هذه المعاناة يتم من خلال إغلاق هذا المخيم. وكذلك الأمر بالنسبة لمخيم الهول في الشمال الشرقي، الذي تسيطر عليه ميليشيات انفصالية بدعم من تلك القوات، والذي يتوجب إغلاقه أيضاً بعد قيام البلدان الأصلية بتحمل مسؤولياتها باستعادة رعاياها المحتجزين فيه. وتدين سورية كل هذه الممارسات الأمريكية الرعناء، بما في ذلك دعمها للمجموعات الإرهابية والمليشيات الانفصالية، وسعيها للإبقاء على الوضع الراهن لهذا المخيم.

إن تجاوز تداعيات الأزمة السورية يحتاج إلى توفر إرادة سياسية صادقة لدى بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والممنهجة؛ وإنهاء الوجود الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية؛ ورفع الفوري وغير المشروط للتدابير الانفرادية القسرية؛ ودعم جهود الدولة السورية ومؤسساتها للارتقاء بالوضع الإنساني من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين دون تمييز، بما في ذلك من خلال وفاء المانحين بتعهداتهم التي قطعوها حيال خطة الاستجابة الإنسانية وزيادة مشاريع التعافي المبكر.

واسمح لي، سيدي الرئيس، قبل أن أختتم بياني أن أشير إلى ما ورد في بيان الولايات المتحدة الأمريكية. حيث استمعنا إلى ادعاءات الممثلة فيما يسمى بحق الدفاع عن النفس، وقد قالت لقواتها في الأراضي السورية. ويبدو أنها تناست أن قواتها موجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية. ويبدو أن الولايات المتحدة تعطي لنفسها الحق في تواجد قواتها في أي مكان وفي أي زمان ودون أي موافقة وفي انتهاك كامل للقانون الدولي.

وتذرت بوجود قواتها لمكافحة تنظيم داعش، وهو صناعة أمريكية بامتياز بنسبة 100 في المائة. وأود أن أذكر سفيرة الولايات المتحدة بتاريخ بلدها المليء بالنقاط السوداء، خاصة في منطقة الشرق

على أهمية استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية كآلية فعالة لدفع العملية السياسية قدما. فاستمرار عمل اللجنة أمر حيوي، في حين أن مكان انعقادها أقل أهمية. وينبغي أن يظل دور الأمم المتحدة دورا داعما، على أن تضطلع سورية بقيادة العملية برمتها والإمساك بزماتها.

إننا ندعم عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم. وهناك حاليا عدد كبير من اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن، وينبغي تسهيل عودتهم من خلال الجهود التعاونية التي تبذلها جميع البلدان المضيفة. وتتطلب معالجة التحديات العديدة التي تواجه اللاجئين السوريين إنشاء بنية تحتية حيوية. وتضطلع الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، بدور محوري في ذلك المسعى.

وأود أن أشدد على أهمية احترام السلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية وسيادتها الوطنية واستقلالها. وتؤكد إيران من جديد التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب.

وختاما، وردا على المزاعم الواهية التي وجهها ممثل الولايات المتحدة ضد بلدي خلال جلسة اليوم، فإننا مضطرون إلى دحض تلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. إنها بلا سند وليس لها أساس على الإطلاق. إن الولايات المتحدة تحاول تحويل اللوم من الجاني إلى الضحية وتوجيه أصابع الاتهام إلى إيران. فما فتئت إيران تقي باستمرار بالتزاماتها بتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وإن وجود إيران في سورية قانوني تماما وجاء استجابة لطلب رسمي من الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب. وفعالية الجهود التي تبذلها إيران لمكافحة الإرهاب، لا سيما ضد الجماعات الإرهابية مثل داعش، واضحة للجميع. وعلى النقيض تماما، فإن الوجود غير القانوني للولايات المتحدة في سورية، بزعم مكافحة الإرهاب رغم أنه لدعم المنظمات الإرهابية، ينتهك بشكل صارخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وكان لهذا الوجود المزعزع للاستقرار تداعيات سلبية على كل من سورية والمنطقة بأسرها. وقد أبدت الجمهورية العربية السورية اعتراضاتها الرسمية والمستمرة على تلك الانتهاكات وطالبت المجلس بوقف العدوان وإنهاء الاحتلال الأمريكي. ويجب على

أن المجلس لا يزال يظهر ازدواجية في المعايير السياسية ويرفض إدانة هذه الجرائم الشنيعة والمرعبة. وعلاوة على ذلك، تدين إيران بأشد العبارات أعمال الإرهاب المستمرة التي يقوم بها النظام الإسرائيلي داخل الأراضي السورية، مستهدفة عمدا المدنيين الأبرياء والبنية التحتية الحيوية. وكان آخر هجوم قام به في إدلب الليلة الماضية. وتشكل هذه الأعمال العدوانية تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين. وفي الوقت الذي يرتكب فيه النظام الإسرائيلي بشكل متزامن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، فإنه يشن عمليات عدوانية تستهدف المطارات المدنية في دمشق وحلب. وألحقت تلك الهجمات الإرهابية أضرارا جسيمة بمرافق المطارات الأساسية، مما تسبب في اضطرابات كبيرة في عمليات تشغيلها لفترة طويلة من الزمن. ومن المفجع أن الهجمات أدت أيضا إلى إصابة العديد من المدنيين الأبرياء أو وفاتهم.

إن الأزمة الإنسانية في سورية لا تزال تثير قلقا عميقا. وفي الوقت الحالي، من بين المسائل الأشد إلحاحا التي يواجهها البلد المصاعب الاقتصادية الشديدة التي تفاقم بشكل كبير بسبب الجزاءات المفروضة بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية. وقد ألفت تلك الجزاءات عبئا غير متناسب على الشعب السوري، ولا سيما النساء والأطفال. وتحولت تلك التدابير غير القانونية للأسف إلى صكوك ترهب الدول وتقوض الأساس الوطيد للقانون الدولي. ويساورنا القلق أيضا إزاء المستوى الحالي لتمويل الاستجابة الإنسانية في سورية، والذي يقل كثيرا عما هو مطلوب. فالنقص الحاد في التمويل يعوق بشدة قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الكافية للمحتاجين. لذلك، فإن تقديم المساعدات الإنسانية المحايدة وغير المسيسة إلى جميع مناطق سورية أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح. ونشدد على أنه ينبغي ألا تستخدم المساعدات الإنسانية ومبادرات إعادة الإعمار في سورية كأدوات لممارسة الضغط على الحكومة السورية.

وعلى المسار السياسي، لدينا اعتقاد راسخ بأن الحل الأساسي للأزمة السورية ينبغي أن يتم من خلال الوسائل الدبلوماسية والسياسية، لأن الحل العسكري يمكن أن يؤدي إلى تفاقم حالة معقدة بالفعل. ونشدد

إلى قدر كبير من عدم اليقين والمخاطر التي تهدد هذه العملية البالغة الأهمية. واضطرت ثمانى شحنات إلى التوقف لأكثر من شهرين، وحدث هذا الانقطاع بعد بضعة أشهر فقط من الزلازل، مما أدى إلى مزيد من الاضطراب في المنطقة. ومن الآن فصاعداً، على النظام السوري وأعضاء مجلس الأمن مسؤوليات مهمة للقضاء على المخاطر.

وفي ذلك السياق، نتوقع استمرار استخدام معابر باب الهوى وباب السلام وباب الراعي الحدودية لإيصال المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى ما بعد الحدود الزمنية المحددة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير 2024. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى اقتراب أشهر الشتاء، عندما تكون الاحتياجات الإنسانية عادة عند أعلى مستوياتها. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتابع عن كثب مسار تلك العملية وأن يكون على استعداد للتدخل إذا لزم الأمر. كما أن استمرار الأمم المتحدة في رصد عمليات تسليم المعونة عبر الحدود والإبلاغ عنها، متشياً مع الطرائق القائمة، أمر حاسم الأهمية لضمان الشفافية والإشراف على تلك العملية الضخمة.

وعلى غرار جميع العمليات الإنسانية الواسعة النطاق، فإن التمويل الإنساني شرطاً أساسياً آخر للمساعدة الفعالة عبر الحدود لسورية. إن مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لسورية يقل عن 30 في المائة، وهو مصدر قلق. ونكرر دعوتنا إلى توفير التمويل الكافي والمستدام حتى تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة تنفيذ عملياتها الإنسانية من أجل ملايين السوريين المحتاجين.

إن التطورات في الشرق الأوسط منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر تذكرنا مرة أخرى بشكل مؤلم بأن الدورات المتكررة من الأزمات والأعمال القتالية والعنف أمر لا مفر منه إذا لم توضع حلول سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. يجب أخذ هذا الواقع دائماً في الاعتبار عند التعامل مع الأزمة السورية أيضاً. الواقع هو أن الأسباب الجذرية للنزاع السوري سياسية. لدى الشعب السوري تطلعات مشروعة لم تتحقق بعد 12 عاماً من النزاع. وفي غياب المصالحة الوطنية، ستظل سورية تعاني من تداعيات النزاع المستمر. إن التصعيد الحالي في الصراع

الولايات المتحدة تدارك انتهاكاتها للقانون الدولي والميثاق من خلال وقف دعمها للجماعات الإرهابية والانسحاب من المنطقة الشمالية الشرقية من سورية.

الواقع هو أن الولايات المتحدة هي التي تسعى إلى زيادة التصعيد من خلال الانحياز العلني إلى المعتدي على حساب الشعب الفلسطيني البريء. وتحاول الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية المساواة بين الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية والإرهاب، في محاولة لمنح نظام الاحتلال، إسرائيل، حقاً جائراً في الدفاع عن النفس. وقد أدى دعم الولايات المتحدة الثابت للاحتلال والعدوان إلى جعله جزءاً من المشكلة والتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في الحالة الراهنة في قطاع غزة.

ولكي نكون واضحين، فإن هدف إيران الأساسي هو تجنب أي تصعيد في المنطقة. ولهذا السبب انحازت إيران إلى المجتمع الدولي لتأييد الدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان العسكري الإسرائيلي الذي لا هوادة فيه، وإرساء وقف لإطلاق النار، وتوفير إمكانية وصول المعونة الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين في قطاع غزة. ومع ذلك، إذا واجهت إيران أي تهديد أو هجوم أو عدوان يعرض أمنها أو مصالحها الوطنية أو شعبها للخطر، فإنها لن تتردد في استخدام حقوقها المتأصلة بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة للرد بشكل حاسم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

**السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):** إن اهتمام المجتمع الدولي المستمر بالحالة الإنسانية في سورية أمر بالغ الأهمية.

ولا تزال الظروف مزرية بشكل شديد في الشمال الغربي، حيث يحتاج 4,1 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية ضرورية لإنقاذ حياتهم. وأدى عدد متزايد من الهجمات التي يشنها النظام في منطقة إدلب الكبرى إلى تعطيل الخدمات الأساسية. ولذلك، فإن استمرار المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود بشكل آمن وبدون انقطاع، ما دامت هناك حاجة إليها، ضرورة إنسانية. وأدى عدم تمديد ولاية المجلس في تموز/يوليو الماضي (انظر S/PV.9371)

من خلال أنشطته داخل سورية، المثال النموذجي للمنظمات الإرهابية الانفصالية. فهو يقتل ويشوه المدنيين، ويضطهد السكان المحليين ويهربهم، ويختطف الأطفال ويجندهم. يحظر حزب العمال الكردستاني المناهج الدراسية ويغلق مدارس تعليم اللغة العربية ويعتقل المعلمين ويفرج عن أعضاء داعش مقابل رشاوى. إن تركيا تشترك في حدود برية مع سورية طولها 911 كيلومترا. ووجود منظمة حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية في ذلك البلد، خارج حدودنا، يشكل تهديدا حيويا لأمننا القومي.

إن هذه المنظمة الإرهابية تستخدم الملاذ والدعم الذي تتلقاه في سورية لمهاجمة تركيا. والإرهابيون الذين ارتكبوا الهجوم أمام وزارة الداخلية في أنقرة في 1 تشرين الأول/أكتوبر دربو في سورية ودخلوا تركيا من سورية. كما يواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب شن هجمات إرهابية من منطقتي تل رفعت ومنبج. إن تركيا تقوم بعمليات مكافحة الإرهاب ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي في ممارسة لحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتستهدف تلك العمليات حصرا الإرهابيين والقدرات الإرهابية المرتبطة مباشرة بعمل تلك المنظمة الإرهابية وتمويلها. ونحن مصممون على عدم السماح لها بأن تجد ملاذا آمنا على طول حدودنا.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.

الإسرائيلي الفلسطيني يجلب مخاطر جديدة للمنطقة الأوسع، وسورية ليست بمنأى عن هذه المخاطر. ثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص في المنعطف الحرج الحالي حتى لا تجر دوامة العنف السورية إلى مزيد من عدم الاستقرار. إن صيغة إنهاء النزاع السوري واضحة. يجب على المجتمع الدولي أن يكفل إحراز تقدم متزامن على المسارات الثلاثة التالية: تنشيط العملية السياسية تمشيا مع القرار 2254 (2015)؛ تهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكرامة للاجئين السوريين؛ وتدمير الأجندة الخبيثة والانفصالية للمنظمات الإرهابية من أجل الحفاظ على سلامة أراضي سورية ووحدتها.

لدينا توافق دولي في الآراء بشأن أهمية تنفيذ القرار 2254 (2015). ولذلك، يجب أن نعمل معا لإعادة تفعيل اللجنة الدستورية، وهي المنبر الوحيد الذي يجمع المعارضة السورية والنظام بتيسير من الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن. إن المعارضة لبنة في العملية السياسية لا يمكن بدونها تحقيق المصالحة الوطنية؛ ولذلك، لا ينبغي تهميشها. وما زلنا على اتصال وثيق مع المبعوث الخاص بيدرسن في جهوده لإيجاد زخم على المسار السياسي.

وفي الوقت الراهن، فإن أكبر التهديدات للسلامة الإقليمية لسورية وآفاق مستقبل موحد يسوده السلام لذلك البلد هو المنظمات الإرهابية التي تعمل على أراضيها. يشكل حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي وفرعه، ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية،